بعد إغلاق «الشمالية» لمجمع كيسونغ.. الصين وروسيا تدعوان للتهدئة

ازمة شبة الجزيرة الكورية: الجنوبية تصب الزيت على النار... وتلوح بشن هجوم عسكري

جيش كوريا الجنوبية يتوعد الجارة الشمالية

سول - وكالات : أعلن وزير دفاع كوريا الجنوبية كيم كوان جين أن بلاده تدرس كافة الخيارات المتاحة لضمان سلامة مواطنين ما زالوا في المنطقة الصناعية المشتركة داخل كوريا الشمالية بما في ذلك العمل العسكري إذا استدعى الأمر، وذلك بعد أن تعهدت واشنطن بحماية حليفتيها كوريا الجنوبية واليابان في مواجهة التهديدات الكورية الشمالية.

فقد نقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن وزير دفاع كوريا الجنوبية كيم كوان جين قوله امس إنه يدرس كافة الخيارات المتاحة لضمان سلامة مواطنين ما زالوا في المنطقة الصناعية المشتركة داخل كوريا الشمالية بما في ذلك العمل العسكري إذا استدعى الأمر.

وصرح كيم كوان جين خلال اجتماع لنواب الحزب الحافظ الذي يتمتع بالاغلبية «لقد اعددنا خطة للطوارئ تشمل امكان شن عمل عسكري اذا كان الوضع خطيرا».

وكانت كوريا الشمالية قد منعت امس العمال الكوريين الجنوبيين من الدخول إلى مجمع كيسونغ الصناعي، مكتفية بالسماح بخروجهم منه.

وعبر متحدث باسم وزارة الوحدة الكورية الجنوبية عن الأسف لهذا الإجراء الكوري الشمالي، وذكر أن الحكومة الكورية الجنوبية تعطي الأولوية للأمن الشخصي لشعبها وتدرس موقفا إضافيا عقب التشاور مع الشركات العاملة في مجمع كيسونغ الصناعي.

وأكد أن هذه الخطوة تعيق تشغيل مجمع كيسونغ الصناعي المستقر، داعيا كوريا الشمالية إلى إعادة تطبيع عمليات الدخول والخروج في المجمع على الفور.

وأضاف أن كوريا الشمالية اكدت انها لا تشكل اية عوائق بشأن عودة العاملين الكوريين الجنوبيين، متوقعا عدم حدوث اية مشاكل.

يشار إلى انه عاد 484 عاملاً كورياً جنوبياً من مجمع كيسونغ إلى الجنوب امس ويذكر أن 868 عاملا ومسؤولا كوريا جنوبيا يقيمون في المجمع حاليا.

وتاتي هذه الخطوة في ظل تصاعد حدة التوتر بين الكوريتين، والتهديدات الكورية الشمالية المستمرة إثر تشديد العقوبات عليها بعد إجرائها تجربة نووية في فبراير الماضي.

وكانت واشنطن تعهدت امس الاول بحماية حليفتيها كوريا الجنوبية واليابان في مواجهة التهديدات الكورية الشمالية وبالسعي لمنع كوريا الشمالية من التحول إلى قوة نووية ونددت وزير الخارجية الأميركي جون كيري بسلوك الزعيم الشمالي كيم جونغ اون «الخطير وغير المسؤول».

وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري -في مؤتمر صحافي مشترك بواشنطن مع نظيره الكوري الجنوبي يون بيونغ سي- إن بلاده لن تقبل أن تتحول كوريا الشمالية إلى قوة نووية.

وجاءت تصريحات كيري بعد ساعات من إعلان بيونغ يانغ بانها ستقوم «بإعادة تشغيل» كل المنشآت في مجمع يونغبيون النووي، ومن بينها مفاعل تم إيقافه عن العمل عام 2007، رغم قرارات الأمم المتحدة التي تحظر عليها أي نشاط نووي.

وقبل هذا، كانت كوريا الشمالية لوحت بتوجيه ضربات عسكرية لقواعد عسكرية أميركية في المحيط الهادي، وأخرى لجارتها الجنوبية ردا على ما تعتبره تهديدا عسكريا لها من واشنطن وسول.

من جانبها دعت الصين مجددا إلى «ضبط النفس» بين الجارتين بينما أعربت روسيا عن قلقها من الوضع «القابل للانفجار» في شبه الجزيرة الكورية.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي ان بكين تطلب من «كل الاطراف المعنية الحفاظ على الهدوء وضبط النفس».

والتقى نائب وزير الخارجية الصيني جانغ يسوي امس الاول سفراء الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ليبلغهم «بالقلق العميق» الذي تشعر به الصين.

و صرح نائب وزير الخارجية الروسية ايغور مورغولوف ان روسيا قلقة من الوضع «القابل للانفجار» في شبه الجزيرة الكورية.

وقال مورغولوف في تصريحات نقلتها وكالة انترفاكس ان «ما يجري يثير بلا شك قلق روسيا لانه وضع قابل للانفجار قرب حدودنا في اقصى الشرق».

واضاف الدبلوماسي «ندعو كل الاطراف الى الامتناع عن اي اعلان او عمل يمكن ان يؤدي إلى تفاقم الوضع.

ماليزيا: عبدالرزاق يمهد للانتخابات بحل البرلمان

بوتراجايا - «وكالات» : حلّ رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق البرلمان تمهيدا لإجراء انتخابات تشريعية ينتظر أن تشهد منافسة قوية وتحديا للائتلاف الحاكم.

وقال عبد الرازق في كلمة نقلها التلفزيون من العاصمة الإدارية بوتراجايا إن الملك قبل طلبه بحل البرلمان ابتداء من الثالث من أبريل الجاري.

وحث رئيس الوزراء الماليزي الأحزاب السياسية على توخّي المسؤولية واحترام العملية الانتخابية و«الاستفادة من أخطاء الدول الأخرى التي لم تقبل فيها نتائج الانتخابات وقادها ذلك لعدم الاستقرار».

ومن المقرر أن تجتمع لجنة الانتخابات على الفور لتحديد موعد للانتخابات التي سيتم بموجبها اختيار أعضاء للبرلمان الاتحادي ومجالس الولايات.

وقال محللون إن ائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم -الذي يحكم هذا البلد الإسلامي منذ عام 1957- يواجه تحديا خطيرا من تحالف الشعب بقيادة أنور إبراهيم، وكاد هذا الأخير أن يطيح بالتحالف الحاكم في الانتخابات السابقة عام 2000.

وأكد مصدر من داخل الجبهة الوطنية أن عبد الرزاق يتعرض لضغط شديد لتحسين نتائج الائتلاف التي حققها في 2008، عندما خسر أغلبية الثلثين في البرلمان للمرة الأولى.

وأضاف «إذا كانت نتائج الانتخابات قريبة مما توقعه المحللون، يمكن أن تتشكل لدينا حكومة غير مستقرة».

وخسر مؤشر البورصة الرئيسي في ماليزيا 34 نقطة قبيل إعلان عبد الرزاق، وقال محللون إن ضعف سوق المال قد يستمر حتى يوم الانتخابات.

ووفق لجنة الانتخابات، من المقرر أن يشارك 13.3 مليون ناخب في هذه الانتخابات وستجري المنافسة على 222 مقعدا برلمانيا و505 مناصب تشريعية.

وفازت الجبهة الوطنية بـ137 مقعدا في الانتخابات الماضية، في حين حصل تحالف الشعب على 76 مقعدا، مقابل تسعة مقاعد للمستقلين.

إيطاليا: «النواب» يحدد موعد اختيار الرئيس الجديد

روما «وكالات» - أفاد بيان صادر عن لورا بولدريني رئيسة مجلس النواب الإيطالي امس بان البرلمان سيبدأ تصويتا لاختيار رئيس جديد للبلاد خلفا لجورجيو نابوليتانو يوم 18 ابريل.

ويسعى نابوليتانو الذي تنتهي فترته الرئاسية ومدتها سبع سنوات في منتصف مايو جاهدا لانهاء جمود سياسي تعانيه البلاد منذ انتخابات جرت الشهر الماضي ولم تسفر عن اغلبية حاسمة مما يرجح أن يرث الرئيس المقبل الأزمة.

وينتخب الرئيس الإيطالي في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان وممثلين عن مناطق إيطاليا.

تتمات

المجلس أسقط

وقد أعرب سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن الامل في ان يكون اقرار قانون انشاء صندوق دعم الاسرة الخاص بمعالجة قروض المواطنين، خطوة في طريق طي هذا الملف.

وقال المبارك إثر موافقة مجلس الامة على القانون في مداولته الثانية : «اشكر اخواني اعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية على ما بذلوه من جهد في هذا الشان، واخواني اعضاء المجلس على اقرارهم القانون».

اضاف سموه: «ارجو ان تكون قد طوينا هذا الملف ونتطلع الى التعاون مع مجلس الامة في هذا الامر الى اقصى حد».

فقد أحال مجلس الامة في جلسته العادية امس الى الحكومة قانونا في شان انشاء صندوق دعم الأسرة «معالجة قروض المواطنين» بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 50 عضوا من اصل الحضور وعددهم 57 عضوا فيما رفضه 4 اعضاء وامتنع 3 عن التصويت.

ونص القانون - وفق ما جاء في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية - في مادته الاولى على ان «ينشأ صندوق يسمى «صندوق دعم الاسرة» تكون تبعيته لوزارة المالية لشراء الارصدة المتبقية بدون احتساب فائدة في تاريخ سريان هذا القانون من القروض الاستهلاكية والمقسطة - لمن يرغب من المواطنين - الممنوحة لهم من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابتة بدفاتر وسجلات الجهات المذكورة قبل تاريخ 30 مارس 2008 حتى وان تم اعادة جدولتها بعد هذا التاريخ لدى الجهات المشار اليها في هذه المادة».

ونصت المادة الثانية على ان «يقدم البنك المركزي لصندوق دعم الاسرة بيانا احصائيا بجميع ارصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة».

والزمت المادة الثالثة الصندوق بان يتولى القيام بعدد من الاجراءات اولها «تلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون على ان تقدم هذه الطلبات خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ العمل بالقانون».

كما الزمت المادة الصندوق بـ«شراء الارصدة المتبقية من القروض من دون احتساب فائدة على المواطنين الخاضعين لاحكام هذا القانون من البنوك وشركات الاستثمار التقليدية» وعلى الصندوق كذلك ان «يقسط رصيد القرض المتبقي على العميل المدين من دون احتساب فوائد على اقساط متساوية - على ان يترك الخيار للعميل لتحديد نسبة الاستقطاع الشهري من صافي دخله وبما لا يجاوز 15 سنة - مع مراعاة التزامات العميل الاخرى وفقا لتعليمات البنك المركزي بشأن القروض الاستهلاكية والمقسطة».

وذكر البند الرابع من المادة الثالثة انه اذا تبين ان هناك مخالفات للتعليمات والقواعد الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن منح القروض الاستهلاكية والمقسطة بما في ذلك تجاوز سعر الفائدة 4 في المئة فوق سعر الخصم في تاريخ المنح للقروض المقسطة يتم استرداد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل وايداعها في حساباتهم وتتحمل الجهة المخالفة كلفة التصويب.

واشارت المادة الثالثة مكرر الى انه «تتولى البنوك ادارة القروض نيابة عن الدولة بدون اجر وتحصل اقساطها لحساب الاحتياطي العام للدولة وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون».

ونصت المادة الرابعة من القانون على انه «يجوز لجميع العملاء المستفيدين من هذا الصندوق الحصول على قروض جديدة او تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وذلك في حالة زيادة النسبة المتبقية للعميل من دخله الشهري المستمر عن القسط الشهري المستحق للصندوق وكافة التزامات العميل الاخرى وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي في شان القروض الاستهلاكية والمقسطة ويتعين على البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي الالتزام بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس منح القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة كما تلتزم الجهات الخاضعة لاحكام القانون «2 لسنة 2001» التي تقدم تسهيلات عن طريق البيع والتقسيط للسلع والخدمات بتعليمات وزارة التجارة والصناعة الصادرة في هذا الشان بعد التنسيق مع البنك المركزي».

واوضحت المادة الخامسة من القانون انه «يمول هذا الصندوق وجميع الأعباء المالية المترتبة على تنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة».

والزمت المادة السادسة وزير المالية بان «يرفع تقريرا بشأن القروض المشتراة وفقا لأحكام هذا القانون ويعرض على مجلس الوزراء وترسل صورة منه الى مجلس الأمة».

ونصت المادة السابعة على ان «يشترط وقبل قيام الصندوق بشراء مديونية المواطن وفقا لاحكام هذا القانون ان يوثق المواطن امام كاتب العدل بدولة الكويت اقرارا رسميا على نموذج يلتزم فيه بسداد مديونيته المحددة وفقا لهذا القانون ووفقا للاقساط وخلال المدة التي يحددها الصندوق».

ونصت المادة الثامنة على انه «يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

من جهة أخرى أحال المجلس الامة على الحكومة الاقتراح بقانون بتعديل المادة «32» من المرسوم بقانون رقم «15 لسنة 1979» بشأن الخدمة المدنية بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 41 عضوا من أصل الحضور وعددهم 45 عضوا فيما رفض القانون عضوان اثنان وامتنع مثلهما عن التصويت.

ونص الاقتراح بقانون بعد تعديله على أن «يستبدل بنص البند 9 من القانون المشار اليه لتكون كالتالي: بلوغ سن الـ63 بالنسبة للكويتيين ولغير الكويتيين، ويستثنى من ذلك أئمة المساجد وخطباؤها ومؤذنوها ومغسلو الموتى والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد التطبيقية الحكومية والباحثون العلميون في معهد الكويت للابحاث العلمية فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الـ75 وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يضعها مجلس الخدمة المدنية».

كما أحال مجلس الامة على الحكومة المرسوم بقانون رقم «21 لسنة 2012» في شأن انشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض احكام القانون رقم «35 لسنة 1962» في شأن انتخابات أعضاء مجلس الامة بعد التصويت عليه.

وجاءت نتيجة التصويت على المرسوم في جلسة مجلس الامة العادية التكميلية بموافقة 40 عضوا من أصل الحضور وعددهم 51 عضوا ورفض ثلاثة اعضاء فيما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت.

وأكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي خلال الجلسة استعداد الحكومة «النظر باي تعديل يأتي في مصلحة العملية الانتخابية».

وقال المعوشرجي ان الحكومة «مستعدة كذلك للتعاون مع أعضاء مجلس الامة في مناقشة والنظر في اي تعديلات يتم تقديمها على القانون مستقبلا».

واثناء مناقشة هذا القانون قال نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج الذي كان يترأس الجلسة وقتها: نحترم القضاء ورجال القضاء، واذا صدرت كلمة من هنا او هناك لابد ان نشطب ولكن لدينا بعض الملاحظات، والاحكام القضائية ليست منزلة من السماء وما فيه حكم قضائي نهائي صدر ضد الغلب المرشحين، متسائلا: هل يعقل بسبب أحكام جنح بلدية وغيرها يشطب المرشح؟ هل يعقل ان تشوه سمعة الآخرين بسبي السمعة؟. وطالب المجلس بإعادة الاجراءات التي وضعتها اللجنة الوطنية التي تعد سادة للكويت كلها وليس للمرشحين.

الخارجية: مستاؤون

السفارة في واشنطن ومساعيهم لاطلاق سراح المحتجزين الكويتيين قوزي العودة وفايز الكندري.

واستذكر المصدر في هذا الصدد الجهود الكبيرة التي قامت بها سفارة دولة الكويت في واشنطن ممثلة بسعادة السفير والتي تم من خلالها اطلاق سراح عشرة مواطنين كانوا محتجزين في غوانتانامو وسعي السفارة الدؤوب لاستكمال اطلاق سراح المعتقلين فوزي العودة وفايز الكندري تنفيذا لتوجيهات الحكومة.

واختتم المصدر تصريحه بالتأكيد على رفضه القاطع لمثل هذه الاتهامات والتصريحات غير المسؤولة والتي تشكك في الجهود الكبيرة التي يبذلها أصحاب السعادة السفراء والدبلوماسيين في خدمة الوطن وأبنائه والتي تؤثر سلبا على المساعي التي تبذلها الدولة لاطلاق سراح المحتجزين العودة والكندري.

داعيا المحامي عبدالهادي الى تحري الدقة والكف عن اطلاق مثل هذه الاتهامات وتفهم ابعاد هذه القضية التي لا تحتمل التكسب والمهاترات والتي تبذل الدولة وعلى أعلى المستويات الجهود الكبيرة لانهائها وعودة ابنائها الى وطنهم باسرع وقت ممكن.

التربية: مسح

ووفق بيان صحافي صادر عن ادارة العلاقات العامة والاعلام التربوي بالوزارة أمس أكد الكندري خلال اجتماعه بمجلس مديري عموم المناطق التعليمية على ان قبول المرضات للعمل في عيادات المدارس يشترط حصولهن على رخصة رسمية لمزاولة مهنة التمريض

ضبط 673 مخالفا

لتحقيق أهداف الخطط الموضوعة للتخلص من العمالة السائبة وتتبع المخالفين للأنشطة والقوانين ذات العلاقة بالإقامة والعمل.

ونفذت الحملة بإشراف وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الخاص الفريق سليمان الفهد وبمشاركة القطاعات الأمنية ممثلة في قطاع الأمن العام والإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للأدلة الجنائية والإدارة العامة للمباحث الجنائية والإدارة العامة لقوات الأمن الخاصة والإدارة العامة لمباحث الهجرة والإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية في شن

وتناشدت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية المواطنين والمقيمين بالاحتفاظ بالأوراق الثبوتية للتحقق من الشخصية بأجهزة حاسوب الملحقة بالدوريات.

وأكدت الوزارة أن حمل الوثائق الشخصية من بطاقات مدنية وإجازات قيادة ورخص ملكية المركبات تخرجهم من دائرة التوقيف والإحالة، وأهابت جميع المواطنين والمقيمين بضرورة التعاون ودعم جهود أجهزة فريق العمليات الميدانية لأداء مهامه وواجباته وأن على كل من يأوي مخالفا لقوانين الإقامة والعمل أو مطلوبا على ذمة قضايا أن يتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك حيث يعد شريكا في الجرم.

«البلدي» وافق

ملف توسعة المستشفى الى لجنة الجهراء للدراسة وابداء الراي بعد موافقة بلدية الكويت على إضافة 105 آلاف متر مربع لتوسعة مستشفى الجهراء لتتجاوز المساحة الاجمالية للمستشفى 394 الف متر مربع وذلك تلبية للرغبة الأميرية بإنشاء مستشفى جديد في الجهراء.

وشهدت مساحة موقع مستشفى الجهراء البالغة سابقا 179 الف متر وتوسعات بـ109 آلاف متر مربع تم أضيف لها 105 آلاف متر أخرى لتغطي متطلبات المشروع ومنها إنشاء مستشفى للاسنان.

ويشمل مشروع تحديث وتطوير وتوسعة المستشفى رفع السعة السريرية الى 1123 سريرا فضلا عن مبنى إدارة المستشفى ومحطة الخدمات ومواقف للسيارات بسعة 3000 سيارة.

كما وافقت لجنة الجهراء على كتاب وزارة المواصلات المتضمن طلب تخصيص مواقع لتقوية محطات الارسال والاستقبال في منطقة الجهراء في حين حفظت اللجنة طلب الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تخصيص محرقة متطورة بمنطقة العبدلي بمساحة 3 آلاف متر حتى صدور القرار الخاص بهذا الشان.

واحالت اللجنة طلبات «تنفيذ مشروع سياحي» و«تطوير وتوسعة شارع عين جالوت» بمنطقة الجهراء للجهاز التنفيذي لمزيد من الدراسة.

البلدية بدأت

المنازل للمحولات والصناديق الكهربائية وأعمدة الانارة الخاصة بالشوارع والمحولات الثانوية من خلال إقامة المظلات والأسوار الملاصقة لتلك المحولات وتأثير تلك التعديات الخطيرة على سلامتهم، فضلاً عن إعاقة مرور سيارات الطوارئ إلى وجهتها في الحالات الطارئة وإعاقة الجهات المعنية من القيام بأعمال الصيانة المعتادة مع اقتراب موسم الصيف.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن البلدية بالتعاون مع لجنة إزالة التعديات حريصة على الاستجابة السريعة لطلبات الجهات والمؤسسات الحكومية في مثل تلك الحالات الطارئة من خلال إزالة التعديات والتجاوزات وفتح الممرات أمام الجهات العاملة للقيام بواجبها على أكمل وجه إلى جانب تأمين سلامة قاطني أصحاب المنازل القريبة وأسرهم من الانعكاسات السلبية الخطيرة المصاحبة تلك التعديات.

بدوره أكد رئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الجهراء علي القويضي أن حملة إزالة التعديات مستمرة في محافظة الجهراء بهدف تأمين سلامة تلك المحولات الكهربائية وقاطني المنازل القريبة من تلك التجاوزات على املاك الدولة المتمثلة ببناء الأسوار حول صناديق تغذية أعمدة انارة الشوارع وحول المحولات الثانوية التي تغذي المنازل بالتيار الكهربائي ما أدى الى احتواء بعض هذه الصناديق والمحولات داخل المنازل والذي تسبب بعدم الوصول إليها من قبل الجهات المعنية.

الداخلية: تمديد

شخصياً والتقيد بمواعيد مراجعة لجنة التسجيل باليوم والتاريخ المبين على مغلف طلب الالتحاق.. ويتم تسلم الطلبات يوميا من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهرا.

4700 أسير

باختناقات ورضوض، إثر اعتداءات السجانين عليهم في سجن إيشل، رمون، نفحة»، وأوضحت أيضا أن الإضراب «سيستمر برغم الخطوات العقابية التي فرضتها علينا إدارة السجن من إغلاق للأقسام، وقطع الكهرباء والمياه الساخنة، وعزل أكثر من 20 أسيرا في سجن بئر السبع».

إلى ذلك أكدت الهيئة العليا للأسرى في بيانها أن «حركة الأسير ستواصل خطواتها التصعيدية خلال الأيام المقبلة ضد الهجمة الإسرائيلية على الأسرى، خاصة المضربين منهم، والذين تجاوز حاجز إضرابهم 255 يوما في ملحمة لم تسجل في التاريخ من قبل». وطالبت «الدول العربية والإسلامية بالتحرك الفوري لنصرة الأسرى والدفاع عنهم، خاصة الأسرى المرضى والمضربين عن الطعام».

من جانبها ذكرت القناة التلفزيونية الإسرائيلية العاشرة أمس، نقلا عن مصادر في مصلحة السجون، أن الأسرى في جميع السجون أعادوا وجبات الإفطار.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن مصلحة السجون تعتقد بأن الإضراب سيكون ليوم واحد أو يومين فقط، فيما قالت صحيفة «معاريف» على موقعها الإلكتروني إن الإضراب ربما يستمر أياما أكثر من المتوقع.

وتعد حالة وفاة ميسرة أبو حمدية الثانية لوفاة أسير بالسجون الإسرائيلية خلال العام الجاري، حيث توفي الأسير عرفات جرادات في فبراير الماضي، خلال تحقيق السلطات الإسرائيلية معه، وفيما اتهمت جهات فلسطينية إسرائيل بـ«تعذيبه حتى الموت»، قالت الأخيرة إنه قضى متأثرا بـ«أزمة قلبية».

وبحسب إحصائيات متطابقة لوزارتي شؤون الأسرى في حكومتي غزة ورام الله، يقبع حاليًا نحو 4660 أسيرًا وأسيرة فلسطينية في 17 سجنًا ومعسكرًا إسرائيليًا، بينهم 3822 أسيرًا من الضفة، و449 من غزة، و152 من القدس، و206 من إسرائيل، و31 أسيرًا من الدول العربية، اعتقلت إسرائيل الغالبيهم بتهمة «محاولة تنفيذ عمليات ضدها عبر الحدود».

الغموض يكتنف

أضاف أن المؤكد هو استهداف مبنى الإمداد والتموين لهيئة التموين في «نجها»، وتم تدمير المبنى كاملا، علما بأن هذا المبنى هو المسؤول عن تموين جميع الشبيحة والمراكز الأمنية وعناصر حزب الله.

وفيما معظمُ الجبهات مشتعلة قصفا ومواجهات، تبقى معركة دمشق هي الأبرز مع إعلان الجيش الحر التوغل في أحياء مهمة من العاصمة واختراقه لتحصينات أمنية.

بدوره توقع النظام السوري عبر إعلامه معارك ضخمة خلال الأيام المقبلة في دمشق كاشفا في الوقت ذاته عن استخدام أسلحة تكتيكية جديدة.

وفي بقية التطورات الميدانية، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ثمانين شخصا بنيران قوات النظام أمس، معظمهم في دمشق وريفها.

وقال المكتب الإعلامي للمجلس العسكري في دمشق وريفها إن الجيش الحر حرر حاجزا بجانب سجن دمشق المركزي قرب مدينة عدرا، واستولى على ثلاث دبابات.

من جهته أفاد مركز حلب الإعلامي بأن قوات النظام قصفت بالمدفعية حي «الشيخ مقصود» قرب الجامع الكبير. وأضاف المركز أن اشتباكات عنيفة دارت على أوتوستراد مطار حلب الدولي، من جهة قرية عزيزة بين الثوار وقوات النظام التي تحاول التقدم على هذا المحور.